

العلاقات الجزائرية- الفرنسية في ظل الصداقة العثمانية-الفرنسية

بوكروية محمد

جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف

mohaboukhou@gmail.com

بكار محمد

جامعة حسيبة بن بوعلي/ الشلف

medbekkar1961@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/07/16؛ تاريخ القبول: 2024/03/03

Algerian-French relations Under the Ottoman-French friendship

Abstract:

Our study is part of research on the national history of Algeria in the modern era, and a researcher in history cannot study the history of Algeria without mentioning Algerian-French relations, it is fertile ground for researchers from all angles. In our study, we will try to present Algerian-French relations within the framework of an important aspect, which is the development of these relations in the context of Franco-Ottoman relations, and how the Algerian leaders treated the royal orders defending the French concessions in Algeria.

keywords:

Algerian, French, Relations, Ottoman, Treaty, concessions, Rapprochement.

الملخص:

تندرج دراستنا ضمن البحث في التاريخ الوطني الجزائري خلال الفترة الحديثة، ولا يمكن للباحث في التاريخ أن يدرس تاريخ الجزائر دون أن يتعرف على العلاقات الجزائرية-الفرنسية التي تعتبر أرض خصبة للدارسين في جميع المجالات خاصة ما تعلق بالتبادل التجاري وللعلاقات السياسية زمن الحكم العثماني. وفي دراستنا هذه سوف نحاول طرح العلاقات الجزائرية الفرنسية من جانب مهم هو تطور هذه العلاقات على خلفية العلاقة العثمانية الفرنسية، وكيف تعامل حكام الجزائر مع الفرامانات السلطانية التي كانت وراء حماية الامتيازات الفرنسية داخل التراب الجزائري.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الجزائرية-الفرنسية، التقارب الفرنسي-العثماني، المعاهدات، الامتيازات، التبادل التجاري.

مقدمة:

لازال تاريخ العلاقات الجزائرية-الفرنسية يفرض نفسه على الدراسات الأكاديمية والباحثين الجزائريين وذلك للعمق والثقل التاريخي الذي يحمله في طياته كثير من التناقضات، حيث لازالت الضبابية تطفو على هذه العلاقات منذ فترة الحكم العثماني للجزائر إلى اليوم.

لقد كانت العلاقات الاقتصادية قائمة بين المدن المرسلية وإمارات المغرب الأوسط (الجزائر) قبل وصول العثمانيين. لم تنطلق هذه العلاقات من عدم لأنها عرفت مقدمات دعمتها عدة ركائز قوية بنيت عليها تلك الروابط الاقتصادية والسياسة للتطور إلى روابط اجتماعية عززت تاريخ

الأمتين، كما عرفت التجارة والمعاهدات بين الإمارات الجزائرية والأخرى الغالية (الفرنسية) منذ العصر الوسيط حين بدأت هذه الأخيرة بالمعاملات التجارية وإرسال السفارات لتتوج بعقد معاهدات بين البلدين وتعيين القناصل والسماح ببناء فنادق لإقامة الجالية الفرنسية. واعتبرت هذه الفنادق أماكن إيواء كما لعبت دور سياسي مهم بصفتها إقامة القنصل الفرنسي...

كان للتقارب الفرنسي-العثماني في النصف الأول من القرن السادس عشر أثره على الجزائر، فبفضل هذا التقارب تشكلت دعامة قوية انطلقت على خلفيتها العلاقة بين المملكة الفرنسية والإيالة الجزائرية، حيث سمحت معاهدة الامتيازات الشهيرة بين السلطان العثماني سليمان القانوني والملك الفرنسي فرنسوا الأول في 1536م للفرنسيين بالتواجد بشكل واسع ومؤثر في الأراضي العثمانية، ومكنتهم من الحصول على امتيازات، وضمان مزيدا من الحماية القانونية والدينية.

حاولنا في بحثنا هذا المتعلق بتاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية الإجابة عن الإشكالية المطروحة المتمثلة في:

- هل كانت علاقة الجزائر بفرنسا علاقة ناجحة في ظل التقارب العثماني الفرنسي؟

وللوصول إلى حقائق متعلقة بموضوع البحث، طرحنا عدة تساؤلات

منها:

- إلى أي مدى ارتبطت العلاقة بين الجزائر وفرنسا بموجب ما جاء في بنود معاهدة الامتيازات الشهيرة؟

- كيف كانت نظرة الفرنسيين إلى الامتيازات المحققة؟ وما مدى التزام الجزائريين بها؟

من أهداف هذه الدراسة الكشف عن التدخل العثماني في شؤون الإيالة الجزائرية بفرض علاقات أجنبية عليها خاصة فرنسا، وإبراز مدى تأثير هذه العلاقات على الجزائر وسيادتها بعد حصول فرنسا على الامتيازات، إلى جانب التعرف على أهم المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر وفرنسا في مجالات مختلفة.

ومن نتائج هذه الدراسة تظهر أطماع فرنسا لاحتلال الجزائر، وتأزم العلاقة بين الجزائر وفرنسا أكثر من مرة نتيجة تضارب المصالح، كما أن الدراسة تبين مدى تدخل الدولة العثمانية في شؤون الجزائر بتوجيه علاقتها مع فرنسا لكن دون حمايتها من الأخطار المحدقة بها.

- التقارب العثماني- الفرنسي:

عرف القرن السادس عشر الميلادي نقلة نوعية في طبيعة العلاقات العثمانية مع الدول المسيحية بعد ما كانت الحرب هي الميزة العامة لهذه العلاقات قبل هذه الفترة. لقد تغير الوضع بتغير الظروف العالمية، لهذا رأت الدولة العلية أنه من الضروري تغيير سياستها تجاه الغرب المسيحي المهدد للإمبراطورية، وحتى تضمن عدم حدوث تحالف مسيحي قوي ضدها

صارت تبحث عن طريقة لكسب ود الأوروبيين، مستغلة الصراع القائم بين عائلي آل فالوا، التي كان يمثلها الملك الفرنسي فرنسوا الأول، وأسرة آل هابسبورغ، التي كان يقودها شارل الخامس (شارل كان ملك اسبانيا). إلى جانب كل هذا التمزق الديني في أوروبا الذي نتج عنه ظهور حركة الإصلاح التي قادها مارتن لوثر، هذه الحركة كانت وراء تحطيم هيبة وهيمنة الكنيسة الكاثوليكية.

هكذا بدأت الدولة العثمانية تبحث عن دور مؤثر في الأحداث بالتدخل وتقديم المساعدات والدعم لتلك الاتجاهات المذهبية المنشقة بهدف إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وأمام هذه الانقسامات الدينية والتمزق السياسي، قام السلطان سليمان القانوني بخطوة مهمة وقرب منه الملك الفرنسي فرنسوا الأول عن طريق عقد معاهدات وتقديم امتيازات خاصة منذ سنة 1536م ليكون وسيلة مستخدمة لعرقلة الحلف المقدس. فما هي هذه الامتيازات؟ وما طبيعتها؟

- مفهوم الامتيازات:

قبل التطرق إلى طبيعة الامتيازات الأجنبية بالأراضي العثمانية، وقبل محاولة فهم مد أهميتها في العلاقات العثمانية، وكيف أثرت على إيالاتها، ينبغي ع أولاً تحديد مفهوم ومعنى المصطلح في حد ذاته، حيث أن هذا النظام لم يكن معروفاً من قبل في العالم الإسلامي. ولذلك توجب معرفة فحواه حسب ما جاء في لغات أجنبية بداية باللاتينية (Capitulum) أو

اللغات الحديثة كالفرنسية (Capitulation)¹ وتعني الأساسيات في الوثائق أو الخطوط العريضة في المعاهدات.

- مفهومها اصطلاحا: هي تلك الحقوق التي تمنح للدول الأجنبية من قبل دول أخرى ولا يتم ذلك إلا بناء على اتفاق أو معاهدة مبرمة بينهما، وهي تؤخذ على شكل ديني، تجاري، سياسي وقضائي.²

ويعرفها عبد العزيز محمد الشناوي، بأنها المعاهدات المتضمنة المبادئ القانونية لإقامة المستأمنين³ من رعايا الدول الأجنبية في ممتلكات الدولة العثمانية، ولممارسة نشاطهم التجاري المشروع فيها، وتقرير حق رعاية الدولة العثمانية في أراضي تلك الدول، وفي سريان هذه المبادئ عليهم.⁴

ويعرف المؤرخ التركي يلماز أوزوتونا معاهدة الامتيازات الممنوحة لفرنسا خاصة على أنها معاهدة مساعدة لتنمية فرنسا اقتصاديا وعسكريا، والحيلولة دون وقوعها لقمة صائغة لألمانيا واسبانيا.

من خلال هذه التعريفات المختصرة نجد أن المؤرخين اجمعوا في التعريف الاصطلاحي للامتيازات العثمانية، على أنها حقوق منحت للدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة. هذه الحقوق عززت حريات تجارية ودينية وحتى سياسية على الأراضي العثمانية، وأنها ضمنت بتوقيع معاهدات واتفاقيات تحدد إطارها الزمني والمكاني، كما أنها لم تكن ضعفا

من السلاطين العثمانيين خاصة في بدايتها، وإنما جاءت لمقتضيات سياسية في تلك الفترة من التاريخ.

- معاهدة الامتيازات العثمانية-الفرنسية:

كان سلاطين الدولة العثمانية يؤمنون بأن الجهاد هو الطريق الوحيد في التعامل مع العالم المسيحي، وأنه دار حرب. والواجب الديني يدفع بهم إلى الاستشهاد في سبيل نشر الإسلام، ومواصلة الفتوحات الإسلامية وبناء دولة الخلافة الإسلامية. لكن مع بدايات القرن السادس عشر، حدثت عدة تغيرات على الساحة السياسية العالمية⁵، حيث تعاظم الخطر الصفوي من جهة والقوة التي وصل إليها الأسبان في محاولة قيادة الحرب الصليبية تحت غطاء الإمبراطورية الرومانية المقدسة. كل هذا دفع الدولة العثمانية إلى البحث عن طريقة أخرى تساعد على الحفاظ على توازنها دوليا. وفي هذا الوقت كانت فرنسا تعاني هي الأخرى من الخطر الإسباني⁶ الأمر الذي سهل الوصول إلى تقارب بين الدولتين ف وقعت من خلاله معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية سنة 1536م من أجل التقارب والمصلحة غير المتكافئة.

- ظروف إبرام المعاهدة:

مما سبقت الإشارة إليه، جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية سنة 1536م، دفعت بها الظروف المسيطرة على الوضع العام في تلك

الحقبة، حيث صار تحقيق المصالح المشتركة بين الدولتين من الأولويات، ساقطها إلى التحالف وتوقيع المعاهدة في الأخير.

1- ظروف الفرنسيين:

كانت فرنسا تعاني من ضعف مادي وعسكري شديد نتيجة الصراع حول قيادة الإمبراطورية الرومانية المقدسة. وهذا الواقع دفع الفرنسيين إلى البحث عن حليف إقليمي قوي يغير مجريات الأحداث، ويكون من خارج أوروبا. فالتجهت الأنظار نحو السلطان العثماني. وتعود أولى الاتصالات بين الدولة العثمانية وفرنسا، إلى عهد السلطان العثماني سليمان القانوني (1520م-1566م)، حيث استنجد به فرنسوا الأول ملك فرنسا إثر تهديدات شارل الخامس⁷.

بعد تعيين شارل الخامس على رأس الإمبراطورية المقدسة يوم 28 جوان 1519م، دخل الملكان الأوروبيان في صراع، نظرا لرغبة كليهما في قيادتها. فبدأت الحرب في سنة 1521م (كمال حسنة: 2006، ص6). لقد كان فرنسوا الأول يسعى وراء فرض وجوده وفك الطوق الجغرافي الذي فرضته عليها الممالك المتحالفة تحت راية الإمبراطورية والمدعومة بالكنيسة، محاولا ضم الولايات الإيطالية، إلا أن ذلك أزعج الدول الكبرى وشكلت حلفا ضده على رأسه شارل الخامس، الذي أنزل الهزيمة القاسية بالفرنسيين في معركة «بافيا» سنة 1525م، حيث أسر فرنسوا الأول في البلاط الاسباني، وفرضت عليه معاهدة مدريد 1526م التي ضاعت على

خلفياتها مكانة فرنسا واقتطعت عدة أجزاء من أراضيها (عبد العزيز سليمان نوار: د.ت، ص.130).

إن اجتماع ظروف الضعف والهزيمة والحصار مقابل طموحات استرجاع القوة والبحث عن مكانة مرموقة من الجانب الفرنسي، دفعته إلى تغليب نظرية التوازن الدولي، والتي تلغي الالتزام بالانتماء الديني، والبحث عن الحليف القوي الذي يضمن له الغلبة، وقد توفرت هذه الصفات في الجانب العثماني. وانطلاقاً من هذه المعطيات فإن السؤال المطروح هو: لماذا اندفع السلطان العثماني وهو في أوج قوته، إلى قبول بمثل هذا التحالف؟.

2- ظروف العثمانيين:

خلال هذه الفترة الزمنية كان على رأس الدولة العثمانية السلطان سليمان القانوني، أو سليمان العظيم كما يلقب، وكان هذا الأخير يمني نفسه بنصر كبير لا يقل أهمية عن فتح القسطنطينية⁸، حيث وجه نظره نحو فيينا. وقد عزز ثقته بنفسه مع الأسطول العثماني القوي المتواجد في البحر المتوسط بقيادة خير الدين بارباروس الذي كان قد بدأ يضع يده على أجزاء من شمال إفريقيا بعد أن ألحق هزائم بالحاميات الإسبانية هناك.

وكان السلطان العثماني يهدف إلى إضعاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة والحفاظ على الانقسام الأوروبي، والحيولة دون التحالف ضد الدولة العثمانية (كمال حسنة: 2006، ص4)، إضافة إلى هذا كان على سلاطين الدولة العثمانية تدارك عواقب اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، الذي قلل من أهمية تجارة البحر الأبيض المتوسط. كان ذلك من

بين أهداف الباب العالي، وذلك بعقد اتفاقيات تجارية مع فرنسا والسماح لها بإعادة تنشيط التجارة المتوسطية، كما أنه لا يمكن إهمال تزايد الخطر الصفوي⁹، الذي توسع في العراق وجنوب شرق الأناضول، والذي يدعو إلى عدم نصرة مسلمي الدولة العثمانية، بل يحرض على محاربتهم. وهذا ما أخرج القوات العثمانية خاصة بعد تحالفهم مع البرتغاليين (معد صابر رجب: 2013، ص 181).

- بدايات التقارب العثماني-الفرنسي:

يمكن أن نسمي هذا التقارب بالاستنجد الفرنسي بالدولة العثمانية، حيث أنه بعد الهزيمة التي مني بها الفرنسيون أمام شارل الخامس والتي اختتمت بمعركة بافي (Pavie) في 24 فيفري 1525. رأى الملك الفرنسي ضرورة الاستنجد بسليمان القانوني، فأرسلت أول بعثة مباشرة بعد الهزيمة إلا أن الوفد لم يصل حيث قتل في مقاطعة البوسنة (كمال حسنة: 2006، ص 4).

بعد هذه الحادثة قامت أم الملك الفرنسي الأسير لويز سافوا (Louise Savoie)، بإرسال رسالة استنجد حملها الكونت جان فغانجيباني (Jean Frangipani) إلى السلطان سليمان القانوني. ورجته تخليص ابنها من السجن، ولما اطلع السلطان على الرسالة، اتخذها حجة شرعية للتحرك ضد شارل كان بعد طلب النصرة الذي تقدمت به فرنسا بشكل رسمي.

بعد أن أجبر فرنسوا الأول على توقيع معاهدة مدريد ذات الشروط الصعبة مقابل تحريره، حيث قبل فرنسوا توقيعها باحثا عن حريته كما أورد ذلك في رسالته التي أرسلها إلى السلطان العثماني، ولم يكن ينوي تنفيذ شروطها. ومن باريس أخذ في تطوير العلاقات وأخذ يرجو ويطلب من اسطنبول طلبات لا نهاية لها، فقد كانت قوته العسكرية غير كافية لمحاربة الإمبراطور (يلماز أوزتونا: 1988، ص 268).

وفي سنة 1532م بعث فرنسوا الأول مبعوثه، إلى البلاط العثماني، معلنا أمام ملوك الإمبراطورية بأن هدف البعثة هو تهديد السلطان سليمان في حالة تعديه حدود المجر. والحقيقة أن الهدف منها هو حث السلطان سليمان على مهاجمة شارلكان في إيطاليا، حيث حصل السفير على وعد بتقديم مساعدة بواسطة الأسطول الذي كان يقوده خير الدين بارباروس في البحر المتوسط (كمال حسنة: 2006، ص 10). وحصلت تلك المساعدة حقا، حيث أعلنت خطة عن محاصرة الموانئ الإيطالية واحتلالها. فانطلق الأسطول العثماني والتحق به أسطول خير الدين على أن تهاجم جيوش فرنسوا من الشمال (يلماز أوزتونا: 1988، ص 277).

هذه الأحداث والتسهيلات أكدت للطرفين نية التحالف والصداقة لدى الطرف الآخر. ولذلك قام الملك فرنسوا الأول بإرسال جون دولا فوري (Jean De LA FORET) في سنة 1535م كسفير مقيم، وأعطيت له صلاحيات التفاوض وإبرام معاهدة الصداقة مع السلطان سليمان القانوني (M. Lecote De Saint – Priest: 1877, p 181).

حيث أقرت هذه المعاهدة الامتيازات الممنوحة لفرنسا سرا وعلنا، مع الحصول على تسهيلات وامتيازات أخرى لفرنسا في مجالات عديدة أهمها حق الإشراف على الرعايا المسيحي وحرية التجارة والملاحة في جميع أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

3- طبيعة المعاهدة:

في الأصل هي معاهدة تعاون وصداقة موجهة ضد الهابسبورغ، ولكن الفرنسيون حصلوا بمقتضاها على حقوق ومزايا عديدة، سميت فيما بعد باسم الامتيازات. فمنح الرعايا الفرنسيون الحق في حرية الملاحة في المياه الإقليمية للدولة العثمانية، وممارسة البيع والشراء بحرية تامة، وتحديد الرسوم الجمركية بنسبة موحدة ومقررة، وهي خمسة في المائة (5%)، وإعفاء الرعايا الفرنسيين من دفع أي ضريبة أو قيد بشرط إقامة الفرنسيين في الأراضي العثمانية عشر سنوات متتالية (صلاح أحمد هريدي علي: 1989، ص21) ، ومن أهم بنود هذه المعاهدة ما يلي:

- حق التجارة والمتاجرة في كل أجزاء الدولة العثمانية بالنسبة لرعايا ملك فرنسا.
- حرية التنقل والملاحة في سفن مسلحة وغير مسلحة بحرية تامة.
- تدفع الرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب مرة واحدة في الدولة العثمانية.

- الضرائب التي يدفعها الفرنسيون في الدولة العثمانية هي نفسها التي يدفعها الرعايا الأتراك (عبد العزيز سليمان فواز: دت، ص 132).

كما تقرر إعفاء الرعايا الفرنسيين من الخضوع للقضاء الإقليمي، وقصر خضوعهم للقضاء الفرنسي في القضايا المدنية والجنائية. وتتم المحاكمة في دور القنصليات. ويبدو أن هذا لم يستمر طويلا، حيث صارت المحاكمات تتم أمام القضاة المحليين فيما بعد. كما سمح لهم ببناء خان (فندق) يقيمون فيه دون سواهم، ويودعون فيه بضاعتهم، كما تخصص بجوار الخان أرض لدفن موتاهم وإلى غير ذلك من الامتيازات. واستمر تغلغل الفرنسيين بسرعة داخل الدولة العثمانية، وتمكنوا من إقامة مراكز تجارية قنصلية خاصة بهم في سوريا ومصر وباقي الإيالات فضل التسهيلات التي منحت لهم خاصة في ظل الحضور الدائم للدبلوماسيين الفرنسيين (صلاح أحمد هريدي علي: 1989، ص 21)، وكان هناك سفير في اسطنبول وقناصل في المدن الكبرى يحمون رعاياهم وتجارهم (كمال حسنة: 2006، ص 11).

والملاحظ مما سبق عرضه، أن مهمة السفير جون دو لا فوي (Jean De La Fouet) كانت تهدف في الأساس للحصول على حليف قوي يؤمن له دعم عسكري ضد عدوه شارل الخامس، إلا أنها أخذت فيما بعد منحى تجاري واقتصادي وخدمت الجانبين، فمن جهة أرست هذه المعاهدة القواعد لحلف سياسي عسكري، ومن جهة أخرى جاءت المعاهدة في صيغة تجارية. وقد فسرت ذلك ليلي الصباغ بقولها أن تعليمات فرنسوا الأول نصت في مضمونها الحصول على دعم عسكري تلبية للوضع الفرنسي

الطارئ، إلا أن ذلك لم يمنع من منح سفيره الصلاحيات في الحصول على مكاسب أكثر تخدم فرنسا في مجالات أخرى ويعزز حضورها في البحر المتوسط (ليلى لصباغ: 1989، ص 140).

جاءت معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية تنويعا للتقارب بين الدولتين فرضتها الظروف الدولية آنذاك، إلى جانب العدو المشترك والمصلحة القائمة بينهما، لهذا فتحت الأبواب بين الدولتين لتجاوز التقاليد السياسية المبنية على التوجه الديني المتعصب ومعاداة الدين الآخر. وبدأت التحركات نحو الصداقة بانطلاقة عسكرية محضة وتطورت إلى معاهدة تجارية سياسية وخدمت حتى الجانبين الاجتماعي والديني. لقد منحت معاهدة الامتيازات لفرنسا مكانة خاصة لدى البلاط العثماني، ومثلت قاعدة لمعاهدات قادمة، كما كانت فاتحة للعلاقة بين البلدين ولعلاقات أخرى مع الدول الأجنبية.

- التعامل الجزائري-الفرنسي في ظل العلاقات العثمانية-الفرنسية:
أصبحت البلاد العربية التي دخلت تحت السيادة العثمانية منذ أوائل القرن السادس عشر، دولا تابعة، تربطها رابطة الخضوع والولاء للسلطان العثماني، حيث قسمت إداريا إلى إيالات يحكمها باشا منصب من قبل الباب العالي ويحكم باسمه، وتصك العملة كذلك باسم السلطان العثماني. ومنع الوضع القانوني هذه الولايات ممارسة سيادتها الخارجية، بمعنى أنها ضيعت مركزها في الجماعة الدولية لصالح الدولة العثمانية التي تتولى تمثيلها وتقوم عنها بتصريف الشؤون الخارجية (محمد عبد العزيز الشناوي: 2004،

ص 40)، كما أن ذلك يلزمها بتنفيذ المعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية مع الدول الأجنبية.

كانت معاهدة الامتيازات بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية عامة بمثابة نوافذ تطل منها الدول العربية على أوروبا وتمنحها مجالا للانفتاح على العالم، إلا أن ذلك لم يحدث بالشكل المراد الوصول إليه لعدة أسباب، ولعل أهمها السبب الديني، حيث أن الرأي العام الإسلامي في الولايات العربية كان يشكل مجتمعات دينية منغلقة، وكان المسلمون حتى ذلك الوقت لا يعرفون عن أوروبا إلا وجهها القبيح الذي تمثل في الحروب الصليبية في الشرق الإسلامي ما بين القرن 11م حتى القرن 13م، وإن الحملة التي قام بها لويس التاسع (1214-1270م) على تونس عام 1270م من أجل الاستيلاء عليها وتحويل أهلها إلى المسيحية، وبعدها سقوط الأندلس ضمن ما يعرف بحروب الاسترداد وما أعقبه من اضطهاد ديني للمسلمين هناك¹⁰، وبداية صراع بحري عنيف في الحوض الغربي للمتوسط، الهدف منه إخضاع شمال إفريقيا والسيطرة عليه وتنصير سكانها، وإنشاء قواعد تحكم قبضتها على القبائل والمدن هناك. كل هذه الأحداث كانت راسخة في أذهان المجتمعات الإسلامية، وشكلت عائقا إيديولوجيا كبيرا في التعامل مع الدول الأوروبية وفق ما تمليه معاهدة الامتيازات ومنحته من صلاحيات واسعة لهذه الأخيرة (محمد عبد العزيز الشناوي: 2004، ص ص: 41-42).

كل هذه الظروف توافقت مع التقارب العثماني الفرنسي وتواجد الجزائر ضمن نطاق الإمبراطورية العثمانية التي قامت بمد يد المساعدة

للجزائريين لطرد الحاميات الاسبانية المنتشرة على أهم سواحلها، وأصبحت إيالة عثمانية يحكمها بايلرباي معين من طرف السلطان العثماني وملزم بتطبيق فرامانات الباب العالي.

كانت فرنسا تعتبر معاهداتها مع الباب العالي بمثابة جوازات عبور إلى جميع الأقاليم العثمانية، وكانت ترى أنها غير مجبرة على التعامل مع حكام الأقاليم بشكل مستقل وإنما يكفيها استصدار فرمان من الباب العالي يعطيها الحق في التصرف في هذه الإيالة. ففي حين صارت فيه فرنسا ترى أن بنود المعاهدة حق مضمون يرقاه البلاط العثماني ويدعمه وزراءه، فما على حكام الإيالات والمقاطعات إلا تطبيقها والانصياع له، وهذا ما تعارض والمصالح العامة للإيالات العثمانية وأضر بها.

ولكن مع بدليات الو صول العثماني إلى الجزائر لم يكن هناك معارضة جزائرية للتعامل مع الجانب الفرنسي وفق الرغبة العثمانية لعدة اعتبارات أهمها:

- العدو الاسباني للذي سيطر على جزء من الموانئ الجزائرية، والظروف الأمنية كلنت تقتضي البحث عن حليف نظرا لأن الحكومة العثمانية بالجزائر لم تكن قد استقرت بها خا صة مع الثورات الداخلي، حيث كانت معرضة لجهتين داخلية متمثلة في مواجهة زعماء الإمارات السابقة، وخارجية متمثلة في الهجمات البحرية الاسبانية، وزاد من حدة الخطر تحالف هاتين الجبهتين (الزيانيون مع الأ سبان). مع بدلية الوجود العثماني كان الباشوات الحاكمين للإيالة يعينون مباشرة من الباب العالي،

كما عرفوا بالولاء الشديد للسلطان العثماني. لهذا لم يكونوا ليرف ضوا
الفرامانات التي تقتضي بوجوب المهادنة مع الفرنسيين. ونلاحظ هذا جلجا
في الحلف الفرن سى العثماني لتحرير إمارات جنوب إيطاليا من الوجود
الاسباني، حيث كان الأسطول العثماني المشارك بقيادة خير الدين باشا،
الذي كان في الوقت نفسه يتقلد منصب بايلرباي الجزائر.

ففي الوقت الذي كان فيه شارل الخامس في حرب مع فرن سوا
الأول بخ صوص مدينة ميلانو، و صل الأسطول العثماني إلى الحوض
الغربي للمتوسط وأثبت وجوده بقيادة خير الدين باشا، وهو ما أدى إلى
موافقة الفرن سيين على إلقعة قاعدة في طولون للأسطول العثماني،
بالإضافة إلى تقديم المعونة للمالية لعمليته منذ القرن للمذهبي للحد من
توسعات شارل الخامس في أوروبا، فبعد أن كانت السواحل الجزائرية
مهددة من الأسبان، صارت السواحل الاسبانية مهددة من العثمانيين (جون
ب. وولف: 1986، ص. 36).

قام الأسطول العثماني بقيادة خير الدين، بصفته أميرال البحرية
العثمانية وببايلرباي الجزائر، بعمليات الإنزال في 1543م على طول
السواحل الإيطالية، وكان ذلك بالتعاون مع وحدة البحرية الفرن سية
الصغيرة، حيث تعاونت القوات الفرن سية والعثمانية على حصار نيس
والاستيلاء عليها إلا أن البارود الفرنسي نفذ وذلك ما أزعج خير الدين.
لقد رفع الحصار في 1544م تاركا صدعا في مستقبل العلاقات الفرنسية

العثمانية، لأن فرنسوا الأول اكتشف أن تكاليف الإبقاء على الأسطول العثماني مكلفة جدا للخزينة الفرنسية التي كانت تعاني من العجز، وهو السبب الذي دفعه إلى عقد سلام مع شارل الخامس. إن هذا التحالف الذي اعتبره خير الدين خيانة، جعله يقتنع أن فرنسوا الأول قد فشل في الوفاء بالوعد (التحالف ضد العدو المشترك)، ونتيجة لذلك كتم كرها عميقا للملك الفرنسي وشعبه، وهذا الكره ورثه لابنه حسن (جون بـ). وولف: 1986، ص. 63).

لم يكن الباب العالي ينظر إلى ملك فرنسا بنفس نظرة خير الدين، حيث بقيت فرامانات المهادنة مع فرنسا والتنديد بعمليات القرصنة ضد تجارتها ترد من أسطنبول إلى الجزائر، ولم تكن تحترم تماما. وبعد وفاة خير الدين¹¹ خلفه ابنه حسن بتعيين من الباب العالي. ورغم ولاءه الشديد للسلطان العثماني إلا أنه قد أمكن عزله من منصبه عندما طلب السفير الفرنسي ذلك بحجة عدم احترام الفرمانات ومواصلة القرصنة (جون بـ). وولف: 1986، ص. 110، 64).

إن وجود الجزائر غرب البحر المتوسط، جعلها جبهة لمواجهة الأسبان العدو المشترك بين فرنسا والدولة العثمانية. فرغم الهدنة التي وقعت بين شارلكان وفرنسوا الأول، إلا أن العداوة لم تنتهي. جاءت فرصة التحالف بين حاكم الجزائر والفرنسيين داخل الأراضي الإسبانية، وخطط لثورة يقوم بها المورسكيون (مسلمو إسبانيا) ضد الحكومة الإسبانية بالتنسيق مع الجزائر وفرنسا فيما يعرف بثورة البشراث الثانية:

- يتحرك الأسطول الفرنسي حاملا جيشا بریا، إلى إسبانيا وينزل بمدينة دانية.
- في الوقت نفسه يتحرك الأسطول الجزائري ليغطي عملية الإنزال الفرنسية ويقطع الطريق على الأسطول الإسباني والإمدادات.
- وبالتوازي مع ذلك يقوم جيش من بقايا م سلمی الأندلس بثورة عارمة داخل إسبانيا (أحمد توفيق المدني: 1984، ص ص: 418-419).
- لم تكتمل الخطة بسبب اكتشافها من طرف الإسبان الذين سارعوا إلى إبعاد المورسكيين والتهضييق عليهم، وقد أثبتت هذه الحادثة أن التحالف الجزائري الفرنسي لم يكن فقط وفق ما تملیه فرملعنات الباب العالي، وإنما كان يسير في معظم الحالات وفق ما تقتضيه الظروف وما تفرضه الحرب خاصة وأن الجزائر كانت في المواجهة المباشرة مع الأسبان برا وبحرا.
- رغم هذا التنسيق العسكري، إلا أن العلاقات الجزائرية الفرنسية لم ترق في هذه المرحلة إلى المستوى المنشود، وكما سبق ذكر ذلك فإن علاقتهما كانت تخضع لما تفرضه الأوضاع العالمية آنذاك باستثناء ذلك فقد كانت تتسم بالفتور وبعض المناوشات البحرية غير الرسمية. وجاءت معاهدة السلم بين الباب العالي والملك الإسباني لتزيد من برود العلاقات أكثر نتيجة زوال العدو المشترك، ولم يعد هناك داع للتحالف ضده.

ظل السفير الفرنسي في اسطنبول يتمتع بنفوذ قوي، لأنه كان قادرا على عزل باشا الجزائر الذي لم يكن يظهر الود للفرنسيين، وقد وقعت حادثة قطع رأس أحد رياس البحر نتيجة لتهبه سفينة فرنسية (جون بـ. وولف: 1986، ص 240). إلا أن هذا النفوذ بدأ يتناقص مع نهاية القرن السادس عشر. وتراجع تأثير السفير الفرنسي على شمال إفريقيا مع تراجع تأثير الباب العالي نفسه على هذه المنطقة لكن ورغم نظرة الشك إلى وجود نبلاء فرنسيين في خدمة فرسان القديس يوحنا بالطة، أشد أعداء العالم الإسلامي إلا أن رجال البحر الفرنسيين كانوا ما يزالون آمنين إلى حد معقول من هجومات رياس البحر الجزائريين، كما كانوا مقبولين في موانئ الإيالة (جون بـ. وولف: 1986، ص ص 240-241). ولم تصبح التجارة الفرنسية هدفا مباشرا لرياس شمال إفريقيا ولا سيما الجزائريين إلا بعد أن وقع هنري الرابع السلام مع اسبانيا في نهاية القرن السادس عشر (جون بـ. وولف: 1986، ص 241).

لقد عرف الفرنسسيون كيف يستفيدون من علاقتهم مع الباب العالي، حيث نجحوا سنة 1578م في الحصول على إذن من السلطان لا صطياد المرجان في سواحل أوجاق الجزائر الشرقية، شريطة أن يدفعوا ضرائب ولا ينشئوا قلعة، كما أنشئوا قرب عنابة مركزا تجاريا أعطوه اسم الباستيون (Bastion). ورغم منع السلطان تحصين المراكز، إلا أنهم لم يتوانوا في ذلك (آرجمنت كوران: 1970، ص 30).

رغم الا شتراك الميداني في العمليات البحرية والعسكرية ضد
اسبانيا، إلا أن ذلك لم يمنع عرقلة تعيين القنصل وعقد المعاهدات. ففي
سنة 1580م لم يكن هناك قنصل فرنسي بالجزائر ولم يعثر على معاهدة
بين البلدين قبل سنة 1619م، ويرجع ذلك إلى الإلحاق المباشر للإيالة
بالباب العالي في عهد البايبرلييات (خديجة حللة: 2013، ص 30) وهذا
ما جعل الفرنسيون يرون أنه من غير اللائق للملك الفرنسي أن يتعاقد مع
إيالة أو وجق، وإنما تعامله مباشرة مع نظيره السلطان العثماني. كما أن
الجلنب الجزائري كان يفرض إعلان حللة السلم للتمام مع فرنسا، لأن
نشاط القرصنة كان مربحا، والسلم يؤدي إلى خسارة شرعية الهجوم على
السفن الفرنسية، لهذا رفض حسن فتريانو في 1565م تعيين القنصل
بيرطول في منصبه كقنصل في الجزائر، متحججا بأن وجود قنصل كافر
بالجزائر أمر مثير للاشمئزاز بعقول الشعب والتجار (بوحلوفة محمد
الأمين: 2018-2019، ص 11).

انطلاقا من هذه الحقائق فإن العلاقات الفرنسية الجزائرية عرفت
أزمات في ظل ضعف التأثير العثماني على الجزائر، ولم تعد السياسة
الخارجية الجزائرية مقررة كلية من الباب العالي، وإنما صارت في بعض
الحالات شبه مستقلة، كما أن قرار إعلان الحرب والسلم، قرار داخلي لا
يستشار فيه السلطان العثماني خاصة إذا كان التعرض للخطر مباشرة، لأن
حاكم الجزائر وديوانه أدري بالحديث التي تجري في الحوض الغربي
للمتوسط ولذلك صارت التجارة الفرنسية عرضة للقرصنة الجزائرية بحجة

الدفاع عن المصالح التجارية والشخصية الدولية، حيث قامت فرنسا بتسيير عدة حملات ضد الجزائر بغرض التأديب وحماية التجارة.

وفي ظل تعسر الأوضاع سعت فرنسا إلى إعطاء شرعية لأعمالها الحربية ضد الجزائر، وتمكنت من الحصول على بند في معاهدة يسمح لها بذلك مستغلة الضعف الذي بدأ يظهر على الدولة العثمانية. فمثلا جاء البند الحادي عشر من معاهدة 1740م¹² يشير إلى وجه التعامل بين الحكومتين فيما يخص القرصنة واللجوء إلى الموانئ، وكذا منع الأسر والإغارة، وإذا استمر القراصنة في عصيانهم واستمروا في عدوانهم، فإن الملك الفرنسي سيطلب بإصدار عقوبات همايونية (مباشرة من السلطان) بعزل الحاكم وفرض التعويضات، وإذا لم يمثلوا لأمرى الشريف فإنه يحق للملك الفرنسي معاقبتهم على طريقته، مع منعهم من الرسو أو التموين من الموانئ الفرنسية، كما أن معاقبتهم، سوف لن تمس بسوء هذه المعاهدة (آرجمنت كوران: 2010، ص ص 39-40). وقد تحجج السفير الفرنسي باسطنبول بهذا البند في أوت 1827 بأحقية فرنسا في إعلان الحرب على الجزائر، إثر حادثة المروحة التي رأت فيها فرنسا إهانة لشرفها.

كانت إيالة الجزائر قد عرفت نوعا ما استقلالية عن الباب العالي، إلا أن ذلك لم يعن الانفصال التام حيث بقي تقليد الحكم باسم السلطان العثماني بتقديم الهدايا، كما كان حاكم الإيالة يخضع لأوامر السلطان المباشرة. ويلاحظ هذا من خلال الحملة الفرنسية على مصر بقيادة نابليون بونابرت سنة 1798م لما أعلنت الجزائر الحرب على فرنسا تحت ضغط

السلطان العثماني، رغم أن والي الجزائر كان ضمن ما سمي بالسلم المائوي مع فرنسا، فقد أكره على قطع علاقته مع فرنسا وإعلان الحرب عليها إثر إنذار شديد اللهجة من السلطان¹³.

كان من أهم الضغوط الممارسة على حكام الجزائر من طرف السلاطين العثمانيين، هو الحرمان من حق التجنيد أو جمع المتطوعين، وعدم إرسال الخلعة والقفطان، حيث يعتبر هذا تصرف عدواني من الباب العالي يدل على عدم الرضا. وقد كان المنع من جمع المتطوعين نقطة ضعف الإيالة، لأن الجيش الإنكشاري كان يمثل الجيش الجزائري¹⁴، يؤتى به من الأناضول عن طريق إرسال وكلاء الإيالة من أجل جمع الشباب الراغبين في التجنيد من أزمير وغيرها، ولا يتم ذلك إلا بعد إقرار السلطان العثماني بذلك (حماس خليفة إبراهيم: 1988، ص ص 162، 94).

كان الباب العالي يدرك ذلك جيدا، كما أدركته كذلك الدول الأوروبية خاصة الفرنسيين اللذين حاولوا أن يستغلوا ذلك لاسترجاع الامتيازات الممنوحة للانجليز سنة 1801م، إذ طلب القنصل الفرنسي بالجزائر دوبواتانفيل في 1808م من بلاده أن تلجأ إلى إقناع الباب العالي بمنع عمليات التجنيد على الجزائريين في الأناضول أو أي إقليم آخر من أجل الضغط على الإيالة لتعيد لها امتيازاتها. وقد سبقته في ذلك بريطانيا سنة 1800م من أجل تحرير الأسرى الإنجليز وإعلان الحرب على فرنسا (حماس خليفة إبراهيم: 1988، ص ص 162، 94).

- الخاتمة:

ومن خلال ما سبق عرضه خلصنا إلى عدة نتائج نذكر من بينها:
كانت العلاقات خاصة الاقتصادية قائمة بين المدن المرسلية وإمارات
المغرب الأوسط (الجزائر) قبل وصول العثمانيين، حيث بدأت هذه
العلاقات بالمعاملات التجارية وبإرسال السفارات ثم توجت بعقد
المعاهدات وتعيين القنصل والسماح ببناء فنادق لإقامة الجالية والقنصل
الفرنسي، واعتبرت هذه الفنادق أماكن إيواء ومكانا سياسيا تمثيليا.
جاء التقارب العثماني الفرنسي نتيجة ظروف دولية عصيبة على
الدولة العثمانية، حيث تعددت جبهات القتال بين الجنوب والشمال، البر
والبحر، خاصة بعد التوتر العسكري على الحدود مع الدولة الصفوية التي
شكلت حلفا عسكريا لا يستهان به مع البرتغال، لهذا صار من الضروري
البحث عن حليف يشغل إحدى الجبهات، وفتحت هكذا الحرب الفرنسية
الاسبانية الباب أمام الحلف العثماني الفرنسي.
لقد فتحت معاهدة الامتيازات الباب على مصراعيه أمام الملوك
الفرنسيين الطامحين إلى تكوين إمبراطورية عظيمة والتوسع خارج أوروبا
خاصة بعد أن سيطر البرتغاليون والأسبان على الطرق التجارية المهمة في
العالم. ونتيجة هذه الحقيقة كان التوجه نحو الأقاليم العثمانية لتعويض ما
خسرته فرنسا، وبلاستناد إلى بنود المعاهدات المبرمة صار الفرنسيون
ينظرون إلى هذه الامتيازات على أنها حق شرعي لا ينازعهم فيه أحد.
وحملت فرنسا نزع صليبية حاقدة في تعاملها مع الجزائر أو حتى مع إيالات

أخرى كمصر، وهذا ما يدفعها إلى احتلالها وجر الدول الأوروبية الأخرى على منافستها في اقتسام الإمبراطورية العثمانية.

- الإحالات:

¹ - **Capitulation** : nf, Reddition d une troupe. 2 Cessation de toute résistance.

- **Capituler** : Se rendre, se reconnaitre vaincu : Jean -Pierre Mevel (R E), Dictionnaire Universel. Librairie Générale Française, 43 quai de Grenelle, Paris, 1996, p81.

² - المستأمن هو الذي يقدم بلاد المسلمين من غير استيطان لها، و هؤلاء أقسام: رسل و تجا و مستجيرون، وحكم هؤلاء ألا يهاجروا ولا يقتلوا، ولا تؤخذ منهم الجزية. أنظر أحكام أهل الذمة، ج2، ابن قيم الجوزية، تحقيق يوسف أحمد البكري وشاكر العاروري، دار الحزم، الدمام، 1408هـ، ص874.

³ - عقدت الدولة العثمانية خلال مراحل تاريخها الطويل عدة معاهدات مع بعض الدول الأوروبية اشتهرت باسم « الامتيازات الأجنبية »، شكلت هذه الامتيازات الوثائق التي استندت عليها الدولة العثمانية في ربط علاقاتها مع الدول الأوروبية والأسلوب المناسب لتنظيم حياة الجاليات الأوروبية على الأراضي العثمانية. إلا أن خلال مرحلة الضعف صارت هذه الامتيازات تتخذ كورقة ضغط ضد لدولة العثمانية. ينظر: محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى انقلاب الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 2013، ص579.

⁴ - حسب المادة الثانية من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات سنة 1969، فإن المعاهدة هي تعريف دولي بعقد بين دولتين أو أكثر كتابة، خاضعا لقواعد القانون الدولي سواء تم ذلك في وثيقة واحدة أو أكثر حسب التسمية التي تطلق عليها. ينظر: سعود بن خلف النويميس، القانون الدولي العام، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014، ص85.

⁵ - وهي الحرب التي عرفت مجرب الستين سنة اندلعت حرب الستين سنة، في عهد الملك الفرنسي شارل الثامن، الذي كان يطمح في تحقيق مشاريع واسعة خاصة بعد أن امتلك جيشا يعد من أقوى الجيوش الأوروبية في تلك الفترة. ولتحقيق طموحاته التوسعية، اكتشف أن له بعض الحقوق تحول له التدخل في إيطاليا، من ذلك طالب شارل الثامن بحقه في وراثة نابولي . ينظر: حمزة زيتوني، البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية: 1519م-1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2011-2012م، ص.ص 47-48.

⁶ - شهدت أوروبا خلال النصف الأول من القرن السادس عشر أوضاعا غير مستقرة مما أثر على العلاقة التي تربط بين دولها، حيث وصف هذا القرن بقرن التحولات، وسعت كل دولة نحو بناء كيائها السياسي والإقليمي على حساب الدولة المجاورة لها، فتغيرت الحدود السياسية خاصة بعد دخول فرنسا الحرب مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة وما رافقها من تطورات وصراعات. ينظر: إلهام محمود كاظم، مريم هادي الياسري، سياسة فرنسا تجاه الإمبراطورية الرومانية لمقدسة ونتائجها 1521م-1525م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 19، السنة العاشرة، 2016، ص 159.

⁷ - ولد في 24 فبراير 1500م، أبوه فليب الجميل وأمّه خوانا الأولى، ملك إسبانيا وإمبراطور الإمبراطورية المقدسة، توج ملك على إسبانيا في 1520، بعد أن ورث ملك أبيه في نافارا، نابولي، صقلية، مملكة هولندا، وأراغون في 1516م، ثم ورث جده ماكسيميليان في عرش ألمانيا في 1529م. تنازل في آخر حياته عن عرشه وانسحب إلى حياته كراهب، توفي في 21 سبتمبر 1588م. ينظر: Edward Armstrong, Empror Charles V, Vol 1, Second Edition 1910, Macmillan Company, LONDON.

⁸ - فتحت على يد محمد الفاتح عام 857هـ - 1453م والذي كانت رغبته تسعى لغزو روما وربط جواده بباب كنيسة بطرس. أتبع هذا الفتح زحف إسلامي كبير على أوروبا الشرقية الذي وصل فيما بعد إلى مشارف فيينا. ينظر: سيرة المجاهد خير الدين بربروس

في الجزائر، مؤلف مجهول، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الله حمادي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص 6.

⁹ - اضطربت الأوضاع على حدود الدولة العثمانية مع الدولة الصفوية في عهد السلطان سليم الأول 1512م-1520م ثم في عهد السلطان سليمان القانوني 1520م-1566م، فأسرعا للعمل وفق خطة جديدة من أجل قوى التحالف الصفوي البرتغالي الموجه ضدهم، والسعي إلى التصعيد العسكري على حدود دولتهم. نتج عن هذه الحرب التي دامت طويلا استنزاف لخزينة الدولة، وعرقلة التقدم العثماني نحو أوروبا. ينظر: معد صابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجلد 20، ع 3، 2013، ص 171.

¹⁰ - هي سلسلة الحروب التي أنهت الوجود الإسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية، وانتهت بسقوط مملكة غرناطة آخر معاقل مسلمي الأندلس سنة 1492م، إن عبارة الاسترداد المسيحي لها مدلولها التاريخي في تاريخ الأندلس الإسلامية؛ فقد عمل الإسبان منذ الفتح الإسلامي على اعتقاد استرجاع الأراضي التي فتحها المسلمون. ينظر: صالح حيمر، التحالف الأوربي ضد الجزائر عام 1541م وتأثيراته الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، 2007-2006، ص 30.

¹¹ - تولى حسن باشا بن خير الدين في جهادى الأولى سنة 952هـ / 1545م، وفتح تلمسان سنة 952هـ / 1545م، ثم ترك الإمارة سنة 958هـ / 1551م. ثم تولى حسن باشا بن خير الدين سنة 964هـ / 1556م، وفي مدة حكمه قطع رأس قائد عربي يسمى عبد العزيز المقراني سنة 967هـ / 1559م نتيجة رفضه لدفع الضرائب. ينظر: ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعنتى بها فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، الطبعة الأولى 2009، ص 40.

¹² - وقعت هذه المعاهدة في 4 ربيع الأول 1153هـ الموافق لـ 1740م. وجاءت المادة الحادية عشر على النحو: ﴿عندما يرسى قراصنة الجزائر في موانئ الفرنسيين، فعلى هؤلاء

أن يراعوهم ويقدموا لهم البارود والرصاص والأشعة وسائر الآلات، وعلى الجزائريين أن لا يغيروا على أسرى و أموال الفرنسيين عندما يلاقونهم. أنظر: Le Baron I. De Testa, Recueil Des Traites De La Porte Ottomane Avec Les Puissance Etrangères, 1864, Tome 1. P.186.

¹³ - رفض السلطان سليم الثالث استقبال بعثة مصطفى باشا التي أرسلها سنة 1800 على متن سفينة أمريكية، ولم يقبل هديته بسبب توقيعه على معاهدة صلح مع فرنسا، التي كانت تحتل مصر. أنظر: حماش خليفة إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988، ص 162.

¹⁴ - عرفت الجزائر أول تدفق للإنكشارية في سنة 1520م إثر إرسال خير الدين بربروس، بموافقة من الأهالي طلب الانضمام إلى الدولة العثمانية، حيث أرسل السلطان سليم الأول إلى الجزائر 2000 من الإنكشارية و4000 من المتطوعين. ينظر: جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع ببابلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007م-2008م، ص 2.

- المصادر والمراجع:

- ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، ج2، تحقيق: يوسف أحمد البكري وشاكر العاروري، دار الحزم ، الدمام، 1408هـ.
- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، تقييدات ابن المفتي في تاريخ باشاوات الجزائر وعلمائها، جمعها واعتنى بها فارس كعوان، بيت الحكمة، العلمة، الجزائر، الطبعة الأولى 2009.
- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر واسبانيا 1492-1762م، ط3، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، الجزائر.

- إلهام محمود كاظم، مريم هادي الياسري، سياسة فرنسا تجاه الإمبراطورية الرومانية المقدسة ونتائجها 1521م-1525م، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، العدد 19، السنة العاشرة، 2016.
- أرجنت كوران، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، 1970.
- بوحلوفة محمد الأمين، إيالة الجزائر العثمانية ومملكة إنجلترا. دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1520-1827، أطروحة دكتوراه في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2018-2019.
- جميلة معاشي، الإنكشارية والمجتمع بباييك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، 2007م-2008م.
- جون ب. وولف، الجزائر وأوروبا 1500-1830، تر: أبو القاسم سعد الله، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986.
- حمّاش خليفة إبراهيم، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830م، رسالة لنيل درجة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، جامعة الإسكندرية، 1988.
- حمزة زيتوني، البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية: 1519م-1830م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة غرداية، 2011-2012.
- خديجة حالة، الجاليات الأوروبية بالجزائر إبان العهد العثماني 1700-1830، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، 2013.
- عبد العزيز سليمان فواز، تاريخ الشعوب الإسلامية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د.ت.

- عبد الوهاب الكيلاني: موسوعة السياسة، 5 أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ج4، 1990.
- معد صابر رجب، قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم، مجلد 20، ع3، 2013.
- سعود بن خلف النوميس، القانون الدولي العام، ط1، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2014.
- صالح حيمر، التحالف الأوربي ضد الجزائر عام 1541م وتأثيراته الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة باتنة، 2007-2006.
- صلاح أحمد هريدي علي، الجاليات الأوروبية في الإسكندرية في العهد العثماني دراسة وثائقية من سجلات المحكمة الشرعية (923-1213هـ-1517-1798م)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.
- كمال حسنة، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد سليم الثالث. رسالة ماجستير في التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر2، 2006.
- محمد عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة مفترى عليها، ج2، مكتبة المحلو المصرية، القاهرة، 2004.
- محمد سهيل طقوش، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى انقلاب الخلافة، ط3، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت، 2013.
- مؤلف مجهول، سيرة المجاهد خير الدين بربروس في الجزائر، تحقيق وتقديم وتعليق عبد الله حمادي، دار القصة للنشر، الجزائر، 2009.
- وليد العريض، تاريخ الامتيازات في الدولة لعثمانية وآثارها، مجلة الدراسات الجامعية الأردنية، م24، ع1، الأردن، 1997.
- يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، تر عدنان محمود سلمان، م1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، تركيا 1988.

- A. Berbrugger. Les Algériens demandent un Roi français en 1572. In Rev. Af . 1861.
- Champollion Figac, Documents Historique Inédit Tires de la Bibliothèque Royale, 1841, Paris, Tome 1.
- Edward Armstrong, Empror Charles V, Vol 1, Second Edition 1910, Macmillan Company, London.
- Jean-Pierre Mevel (R.E), Dictionnaire Universel. Librairie Générale Française, 43 Quai De Grenelle, Paris, 1996.
- Le Baron I. De Testa, Recueil des traites de la porte Ottomane avec Les Puissance Etrangères, 1864,Tome 1.
- M. Lecote De Saint –Priest, Mémoire sur l’ambassade de France en Turquie et sur le Commerce des français dans Le Levant, Librairie de La Société Asiatique , Paris, 1877.